

دراسة تقويمية للكتب المدرسية الجديدة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين¹

إعداد : مصطفى كاك
مفتش تربوي لمادة الفلسفة

تقديم

البيداغوجي والتربوي والاختيارات والتوجهات الكبرى التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

مسار البحث

أنجز هذا البحث، الذي قمت بتنسيق عملياته في إطار برنامج مشترك بين رابطة التربية على حقوق الإنسان (HREA) واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وبمشاركة جمعيات مدنية في مجال حقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة (شاركت عشر جمعيات مهنية وحقوقية ونسائية من بداية البرنامج إلى نهايته)، لقراءة خمسين كتابا من الكتب المدرسية الجديدة بالمغرب، وتقويمها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

انطلق برنامج البحث في نهاية شهر يناير 2005، بتنظيم دورة تكوينية لفائدة أطر تربوية من هيئتي التدريس والتفتيش وجمعيات الآباء والجمعيات الحقوقية والنسائية التي عبرت عن رغبتها في المشاركة، باقتراح ممثلات وممثلين عنها في عمليات قراءة ومراجعة الكتب المدرسية الجديدة.

تثير مضامين الكتب المدرسية الكثير من النقاش نظرا لقوة تأثيرها ولأهمية الأدوار التي تسند إليها في تشكيل قيم وآراء المتعلمين. فالكتاب المدرسي، باعتباره مصدرا للمعلومات وإطارا يوجه وينظم المعارف المدرسية، يمرر بكيفية ضمنية أو صريحة، فهما للتاريخ ورؤية للعالم، ويرسخ لدى المتعلم(ة) معالم زمانية ومكانية، فضلا عن نماذج للسلوك الاجتماعي.

في المغرب، انصب الاهتمام باستمرار على دراسة الكتب المدرسية، وما زال هذا الاهتمام قائما بل ارتفعت درجته بالعلاقة مع سيرورة الإصلاح التربوي وطبيعة غاياته الكبرى. في هذا الإطار، أنجز سنة 2005 بحث بعنوان «قراءة الكتب المدرسية الجديدة من زاوية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين»، وذلك في ضوء التزامات وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (قطاع التعليم المدرسي حاليا) بإعمال مقاربة النوع الاجتماعي وإدماج مبادئ مدونة الأسرة ونشر ثقافة حقوق الإنسان، في البرامج والكتب المدرسية، تبعا لمستلزمات الإصلاح

1- يشكل هذا العرض تلخيصا - جد مختزل - للدراسة التي أنجزتها رابطة التربية على حقوق الإنسان (HREA) سنة 2005، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية وبمشاركة جمعيات مدنية تشتغل في مجال حقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة. تتألف الدراسة - وهي في حوالي 126 صفحة - من إطار نظري وشبكة المعايير المعتمدة في القراءة والجدول الإحصائية وقائمة الكتب موضوع التشخيص وأسماء الباحثات والباحثين الذين شاركوا في قراءة الكتب المدرسية.

مفاتيح التربية والتكوين

وبمشاركة خبرات وخبراء من اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، وهي عبارة عن أداة تساعد القارئ على كشف الصور النمطية والأحكام المسبقة إزاء المرأة، وتسهل تقويم الكتاب المدرسي ككل من زاوية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

اشتملت استمارة البحث على 21 جدولاً، خصصت الجداول الأربعة الأولى لقياس تمثيلية الشخوص بحسب متغيرات مختلفة، وأعدت الجداول من 5 إلى 10 لرصد هيئة الشخوص في أوضاع خاصة، أما الجداول من 11 إلى 15 فهي من أجل الوقوف على الأحكام النمطية بحسب متغيرات مختلفة سواء على مستوى الأوصاف والنعوت أو توزيع الأدوار والمهام ومجالات التردد، وكذا الصيغ اللغوية النمطية أو الصيغ الإيحائية على مستوى الإعلام والأماكن وغيرها. أما الجدول رقم 16، وضع لقياس الفعالية بحسب متغيرتي السن والجنس. وأخيراً تم تخصيص الجداول من 17 إلى 21 لتتبع المبادئ المركزية لحقوق الإنسان كالمساواة والحرية والكرامة والتسامح والتضامن في الكتاب المدرسي موضوع الدراسة. وقد تم تذييل الاستمارة بشبكة لتشخيص مبدأ المساواة بين الجنسين في الكتاب المدرسي تحتوي سلماً للتفضيل من خمس درجات متفاوتة التقدير. وتهدف هذه الشبكة إلى قياس مبدأ المساواة بين الجنسين في ممارسة الحقوق والحريات الأساسية من خلال مضامين الكتاب المدرسي.

أما شبكة المعايير، فهي شبكة لقياس المساواة بين الجنسين على مستوى ممارسة الحقوق الأساسية (الحق في الهوية الخاصة، والتعليم، والعمل، والصحة، والحق في تكوين

امتد هذا البرنامج على مدى خمسة أشهر، قام خلالها باحثون وباحثون بمراجعة 50 كتاباً من جميع المستويات التي عرفت تأليفاً جديداً آنذاك، وهي مستويات سلكي الابتدائي والثانوي الإعدادي. وغطت قائمة الكتب المقترحة أغلب المواد الدراسية، وبصفة خاصة المواد التي اعتبرت حاملة بشكل مباشر لمفاهيم ومبادئ متصلة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وقد تم تشكيل خمس مجموعات من الباحثات والباحثين بكل من مدينة تطوان، فاس، الرباط، الدار البيضاء ومراكش للبحث والتنقيب عن الصور النمطية للمرأة وكل ما يتنافى وحقوق الإنسان في الكتب المدرسية.

إشكالية البحث ومنهجيته

انطلق فريق البحث من إشكالية محددة يمكن صياغتها كالتالي: هل فعلاً تغيرت وضعية الكتاب المدرسي من الكتاب الواحد، الذي لا يهتم سوى بالمضامين، إلى تعدد الكتب، وفق هندسة بيداغوجية حديثة متمركزة حول حاجات المتعلمين ومراعاة مستوياتهم الفكرية واللغوية وسيرورات تعلمهم، بهدف تنمية ردود أفعال ديمقراطية نابغة من قيم المواطنة وحقوق الإنسان؟

وقد فرضت طبيعة الموضوع وإشكاليته اللجوء إلى أدوات وتقنيات منهجية تمكن من الحصول على معطيات يتوفر فيها الصدق والموضوعية، كما أن استجلاء الجوانب والأبعاد المختلفة لثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الكتاب المدرسي فرض الاستعانة بأدوات منهجية كالاستمارة وشبكة المعايير التي أعدها فريق مختص بمكتب رابطة التربية على حقوق الإنسان

التمثيلية، وشكل حضورها في الصورة والتمت
وكذا الأحكام النمطية على مستوى الصفات
والأدوار، عن تهميش ملحوظ للنساء على
مستوى عضوية لجان التأليف، مع إقصاء
مساهماتهن الإبداعية في مجالات الأدب
والشعر والعلوم والتاريخ والفقه والفنون،
والمعارف المختلفة...، ضمن معظم الكتب
المدرسية. فضلا عن حضور غير متكافئ بين
النساء والرجال، حيث هيمنة الذكور في ثنايا
العديد من تلك الكتب سواء على مستوى
الصورة أو المتن، بالإضافة إلى انتشار
الأحكام النمطية، بدرجات متفاوتة، في أغلب
الكتب المبحوثة؛ أحكام تلصق بالمرأة / الفتاة
صفات الحنان والرقية، الجمال والتزين،
الخوف والتردد، الأمية والجهل، التبعية
والخضوع... بينما ينعت الرجل / الطفل، خلافا
لذلك، بصفات الذكاء والرزانة، الخشونة
والقوة، السيادة والسلطة... لهذه الصفات
انعكاسات سلبية على مستوى تقلد المهام
والوظائف، تجعل المرأة كائنا لا يصلح إلا
للأشغال المنزلية ورعاية الأطفال، أو في أحسن
الأحوال، ممارسة مهن ووظائف في مجالات
التدريس و التمريض وغيرها. وبالمقابل يتقلد
الرجال المناصب العليا ذات الكفاءات
والامتيازات أو المرتبطة بالقيادة والسلطة ...
وهذا ما يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان
والمساواة بين الجنسين، ومع المواثيق والعهود
والاتفاقيات الدولية، وكذا التشريع المحلي
التمثل أساسا في مدونة الأسرة.

المساواة بين الجنسين في الكتاب المدرسي

كشفت نتائج قراءة الخطاب التربوي السائد،
من خلال الكتب المدرسية، عن معطيات
متباينة، حيث هناك مجالات شكلت طفرة على

أسرة أو حلها...). والشبكة عبارة عن سلم للتفضيل
من خمس درجات متفاوتة تروم تشخيص
المضامين (العبارات) المعززة أو المنافية للحقوق
المشار إليها، بهدف قياس درجة المساواة أو
عدمها؛ حيث أفرزت التشخيصات معطيات تم
تفريغها في جداول خاصة، بلغ عددها خمسة.

وبخصوص عينة البحث من الكتب المدرسية
المدروسة، فقد بلغ عددها 78 كتابا مدرسيا في
6 مواد دراسية مستهدفة من التشخيص، من
الابتدائي إلى الإعدادي. وهي مواد اعتبرت
حاملة لقيم معززة أو منافية لمبادئ حقوق
الإنسان والمساواة، وهي اللغة العربية
والتربية الإسلامية والاجتماعيات والتربية
الأسرية والتربية التشكيلية واللغة الفرنسية؛
حيث ابتدأ العمل بهذه الكتب منذ الشروع في
تطبيق البنود الجديدة لدفاتر التحملات التي
جاءت بالعديد من المستلزمات على مستوى
التأليف المدرسي خلال الموسم الدراسي
03/2002 إلى متم السنة الدراسية 05/2004
(فترة إنجاز الدراسة) أي بعد تجربة ثلاث
سنوات من الاشتغال في الفصول الدراسية.

أهم خلاصات البحث

تمحورت نتائج البحث حول ثلاثة مستويات :

أولها : صورة المرأة في الكتاب المدرسي ؛

ثانيها : المساواة بين الجنسين في مجموعة
من الحقوق الأساسية ؛

ثالثها : مبادئ حقوق الإنسان التي ينشرها
الكتاب المدرسي.

ويمكن عرض أهم خلاصات البحث في ما يلي :

صورة المرأة في الكتاب المدرسي

كشفت مقارنة صورة المرأة من زوايا

مبادئ التربية والتكوين

الكتب المدرسية ؛ ذلك أن هناك مبادئ حظيت باهتمام خاص لدى العديد من الكتب المدرسية بالسلكين معا، في حين تستدعي مبادئ أخرى نوعا من التدخل لتنقية ما يخالفها من مضامين، خاصة ما يتنافى مع مبدأ المساواة على مستوى العرق والسن واللغة، أو ما يحد من حرية التفكير والتعبير والمعتقد، أو ما يحط من كرامة الأشخاص، إناثا وذكورا، من جراء حرمانهم من حاجاتهم الحيوية، والنفسية والروحية والفكرية والاجتماعية، أو ما يمس مبدأ التسامح نتيجة التعصب للجنس أو الأصل أو المعتقد.

خاتمة

يكشف تأمل هذه التجربة عن نتائج دالة جدا بالنسبة لتقويم الكتاب المدرسي، أهمها :
أ - على مستوى مضامين التقويم، يمكن القول إن أشواطا كبيرة قد قطعت في مسار نشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة والالتزام بها مقارنة مع الوضعية السابقة التي كانت عليها الكتب المدرسية، كما تبين أن الوعي بضرورة احترام الكرامة والحرية والمساواة بدأ يترسخ كمنطلق لأي إصلاح تربوي يريد أن يتلاءم مع متطلبات التحول المجتمعي ومستلزمات الحداثة والتقدم. إلا أن هذه الخلاصات تظهر من جانب آخر أن المسار مازال طويلا، وأن النجاح في تحقيق غايات وأهداف بناء المناهج التربوية وإنتاج الوسائط البيداغوجية على أسس حديثة ومتقدمة تربويا وإنسانيا، لن يكون تاما منذ اللحظات الأولى من عمر الإصلاح، ولا خلال الإنتاجات الأولى المجسدة له.

ب - على مستوى امتدادات هذه التجربة التقويمية التي تشكل إحدى الآليات الكثيرة التي

مستوى تثبيت المساواة بين الجنسين. من هذه المجالات دعم الهوية الشخصية لكل منهما، مع حالات خاصة كان الخرق فيها واضحا في بعض المواد، فضلا عن تقدم حاصل في ميدان التربية والتعليم، باستثناء الإنتاجية والإبداعية والمبادرة والمسؤولية التي لا زالت تمنح للذكور في كثير من المواد الدراسية. أما قطاع العمل، فلا زال يشكل مجالا للتدخل من أجل تنقية الكتب المدرسية مما علق بها من الأحكام النمطية المتحكمة في توزيع الأدوار والمهام على الجنسين. وبخصوص الحق في تكوين أسرة أو حلها، فإن الملاحظة التي يمكن إبدائها، هي ندرة المحتويات التي تعالج هذا الحق استجابة لمقتضيات مدونة الأسرة. ويبرر عادة هذا الوضع بكون معظم الكتب المدرسية الحديثة قد صدرت قبل ظهور المدونة في صيغتها النهائية. لكن هذا لا يعفي تلك الكتب من تبني قيم المدونة التي كانت موضوع نقاشات عمومية.

مبادئ حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي

ركزت الدراسة، ضمن استمارة التشخيص، على رصد المبادئ المركزية لحقوق الإنسان، ولا سيما المساواة والحرية والكرامة والتسامح والتضامن. ولقياس مدى احتواء الكتب المدرسية الجديدة لهذه المبادئ، تم تخصيص حيز لتدوين العبارات المعززة والمنافية لقيم حقوق الإنسان. واستلزم الأمر تحليلا لمحتوى هذه العبارات والمضامين، وتكميم معطياتها، بشكل يسهل عمليات القراءة والاستثمار.

عكست البيانات المستخلصة من مختلف الجداول المخصصة لقياس درجة حضور المفاهيم المعززة لحقوق الإنسان، صورة واضحة عن وضعية ثقافة حقوق الإنسان في

التربوية، وبشكل صريح، على إدماج مقارنة النوع ومناهج التربية على حقوق الإنسان أثناء تأليف الكتب المدرسية.

ج - أخيراً، على مستوى القيم التي أفرزتها هذه التجربة، يظهر أن تقويم الكتب المدرسية ليس رهين لجن تقنية مختصة فقط، بل يمكن أن يفتح على الجمعيات المهتمة بالشأن التربوي وفعاليات من المجتمع المدني، في إطار شراكات هادفة تتقاسم مع المدرسة انشغال التربية على القيم، ولا سيما قيم المواطنة الفاعلة والسلوك المدني.

يمكن أن تسهم في إنجاح الإصلاح التربوي باستحضار أسس متينة من المبادئ والقيم الفضلى التي تتغياها كل تربية حديثة، تبرز ضرورة العمل على إعداد دليل لفك شفرات الصور والأحكام النمطية الشاوية في الكتب المدرسية، والتي لها علاقة بثقافة حقوق الإنسان وقيم المساواة بين الجنسين. ويمكن اعتماد هذا الدليل في تصور وإعداد المناهج التربوية وإنتاج الكتب المدرسية وتقويمها. من جهة ثانية، يبدو أمراً ملحا التنصيص في دفاتر التحملات، وفي الوثائق والتوجيهات